



تقرير الرقابة المالية على بلدية عقارب

لتصرف سنة 2018

في إطار برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة

أحدثت بلدية عقارب (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر عدد 563 لسنة 1985 المؤرخ في 06 أفريل 1985. وتمّ بمقتضى الأمر الحكومي عدد 434 لسنة 2017 المؤرخ في 12 أفريل 2017 المتعلق بتسمية نيابات خصوصية ببعض البلديات بتراب الجمهورية التونسية تعويض تركيبة النيابة الخصوصية بالبلدية بتركيبة جديدة.

وتمّ بمقتضى قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 124 لسنة 2018 المؤرخ في 17 ماي 2018 التصريح بالنتائج النهائية لانتخابات بلدية عقارب لیتکون المجلس البلدي من 24 عضوا.

وتسمح المنطقة البلدية 735,18 كلم² وتحدها شرقا معتمدية صفاقس الجنوبية وشمالا معتمدية منزل شاكر وغربا معتمدية بئر علي بن خليفة وجنوبا معتمدية طينة. ويبلغ عدد سكانها 40943 ساكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 يتوزعون على 11432 مسكنا. وتبلغ نسب الربط بشبكات الكهرباء والماء الصّالح للشرب والتّطهير على التّوالي 99% و98% و15%.

وتعلقت المهمة الرقابية المنجزة من قبل محكمة المحاسبات في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية بالنظر في إعداد الحساب المالي لسنة 2018 والتحقق من مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة المحكمة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وأفضت المهمة الرقابية إلى الوقوف على جملة من الملاحظات تعلّقت أساسا بتحصيل الموارد وإنجاز النفقات.

ا- إجراءات إعداد الميزانية وختمها وتقديم الحساب المالي لسنة 2018

تمّ إعداد ميزانية البلدية لسنة 2018 طبقا لمقتضيات القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحليّة ومجلّة المحاسبة العموميّة وقرار وزير الداخلية والتّنمية المحليّة ووزير المالية المؤرخ في 31 مارس 2008 المتعلق بضبط صيغة وتبويب ميزانيات الجماعات المحليّة. وقد تداول المجلس البلدي في شأن الميزانية في دورته المنعقدة بتاريخ 22 أوت 2017. وتولّت سلطة الإشراف المصادقة عليها بتاريخ 04 جانفي 2018.

كما تم غلق ميزانية سنة 2018 خلال الدّورة العاديّة المنعقدة بتاريخ 23 ماي 2019 وصادقت سلطة الإشراف على القرار البلدي المتعلق بغلق الميزانية بتاريخ 20 جوان 2019.

وتولى أمين المال الجهوي بتاريخ 09 ماي 2019 التّأشير على العمليّات الحسابيّة قبضا وصرفا المنجزة من قبل المحاسب العمومي شهادة منه بمطابقتها لسجلّاته. وقدم الحساب المالي للبلدية

والوثائق المدعمة له إلى محكمة المحاسبات بتاريخ 26 جويلية 2019، أي في الآجال القانونية المنصوص عليها بالفصل 192 من مجلة المحاسبة العمومية والفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971¹، وهو مضمّن بكتابة الغرفة تحت عدد 19/2019.

II- الرقابة على الموارد

تكوّنت موارد البلدية خلال سنة 2018 والبالغة 4,109 م.د من موارد اعتيادية بنسبة 69,32% ومن موارد تنمية بنسبة 30,68%.

أ- تحليل الموارد

بلغ مجموع مقايض البلدية سنة 2018 ما قيمته 4,109 م.د منها 2,848 م.د مقايض العنوان الأول و1,261 م.د مقايض العنوان الثاني. وشهدت جملة موارد العنوانين الأول والثاني لميزانية البلدية سنة 2018 ارتفاعا بنسبتي 35,13% و25,27% مقارنة على التوالي بسنتي 2016 و2017.

1. موارد العنوان الأول

ارتفعت موارد العنوان الأول للبلدية في سنة 2018 إلى 2,848 م.د مقابل 2,173 م.د سنة 2017 أي بنمو نسبته 31,06%. وتضمّ موارد العنوان الأول المداخل الجبائية الاعتيادية والمداخل غير الجبائية الاعتيادية والتي بلغت سنة 2018 على التوالي 1,608 م.د و1,240 م.د أي بنسب بلغت 56,46% و43,54%.

وتتكوّن المداخل الجبائية الاعتيادية من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة بقيمة 1.034,242 أ.د (64,32%)، والتي تعتبر أهمّ موارد المداخل الجبائية الاعتيادية، ومن المداخل المتأتية من إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بقيمة 249,869 أ.د (15,54%) ومن معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات بقيمة 323,792 أ.د (20,14%).

ومثّل المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعيّة أو التجاريّة أو المهنية أهمّ مكوّن من مكوّنات المعاليم على العقارات والأنشطة بنسبة 64,98%، كما أنّه يمثّل حوالي 41,80% من المداخل الجبائية الاعتيادية و23,60% من مداخل العنوان الأول. وفي المقابل لم تتعدّ المداخل بعنوان معلوم الإجازة الموظّف على محلات بيع المشروبات خلال نفس السنة 1,259 أ.د.

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعلوم على العقارات المبنية 802,772 أ.د سنة 2018 فيما لم تتجاوز المقايض المحققة 198,054 أ.د أي ما نسبته 24,67%. وناهزت بقايا الاستخلاص في موقّ نفس السنة 604,718 أ.د.

¹ المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمتعلّق بسير دائرة المحاسبات.

كما لم تتجاوز المقايض المنجزة بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية 47,382 أ.د أي ما نسبته 13,72% من المبالغ الواجب استخلاصها والبالغة 345,339 أ.د في موقى سنة 2018. وارتفعت بقايا الاستخلاص في موقى نفس السنة إلى 297,957 أ.د.

أما بخصوص المداخل المتأتية من إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه سنة 2018 فتجدر الإشارة إلى استئثار المداخل المحققة بعنوان استلزام الأسواق بنسبة 90,05% بقيمة 225 أ.د. وبلغت مداخل معالم الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات 323,792 أ.د سنة 2018 منها 103,462 أ.د بعنوان المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي و22,099 أ.د بعنوان معالم رخص البناء.

وتكوّنت المداخل غير الجبائية الاعتيادية من مداخل الأملاك البلدية الاعتيادية بقيمة 109,741 أ.د (8,85%) وبنسبة استخلاص بلغت 54,60% ومن المداخل المالية الاعتيادية بقيمة 1.130,735 أ.د (91,15%).

ومثلت مداخل كراء العقارات المعدة لتعاطي أنشطة تجارية ومهنية حوالي 62,58% من مداخل الأملاك البلدية الاعتيادية بجملة مقايض بلغت 68,675 أ.د في موقى سنة 2018، فيما لم يتجاوز مجموع المداخل المتأتية من كراء قاعات العروض والأفراح 4,830 أ.د في موقى نفس السنة أي ما نسبته 4,40% من إجمالي المداخل المذكورة. وبلغت محاصيل بيع الأثاث الذي زال الانتفاع به 36,237 أ.د بنسبة 33,02%.

ومثل المناب من المال المشترك 91,97% من المداخل المالية الاعتيادية المحققة سنة 2018 بجملة تحويلات بلغت 1.039,905 أ.د وهو ما يمثل 36,51% من جملة موارد العنوان الأول، تليها المنح والمساهمات المخصصة للتسيير بقيمة 85 أ.د وبنسبة 2,98%.

2. موارد العنوان الثاني

تتكوّن موارد العنوان الثاني من الموارد الخاصة للبلدية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. وشهد إجمالي هذه الموارد تطورا سنة 2018 بقيمة 153,568 أ.د مقارنة بسنة 2017.

وسجلت الموارد الذاتية المخصصة للتنمية سنة 2018 تطورا بقيمة 170,510 أ.د مقارنة بسنة 2017. ووقرت هذه الموارد النصيب الأوفر من مقايض العنوان الثاني حيث مثلت 87,96% منه، وهو مؤشّر يبيّن أهمية التمويل المخصّص للمشاريع التنموية بالمنطقة البلدية مقارنة بمحدودية موارد الاقتراض والتي لم تتجاوز 7,51%.

ب - الرقابة على تحصيل الموارد

1- تقييم الإنجازات مقارنة بالتقديرات

بلغت نسبة تحقيق ميزانية البلدية 104,42% في موفى سنة 2018. وفاقته مقايض العنوان الأول التقديرات بحوالي 8,76%، فيما حققت مقايض العنوان الثاني 95,80% من التقديرات المرسمة بالميزانية.

ولوحظ ضعف التقديرات خاصة فيما يتعلق بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2018 والتي كانت في حدود 230 أ.د مقارنة بالمبالغ المثقلة بمبلغ 468,204 أ.د، أي أن التقديرات مثلت 49,12% من تثقيات السنة.

وقد تمّ خلال سنة 2018 تسجيل مقايض بعنوان المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية بقيمة 245,436 أ.د أي بنسبة إنجاز تعادل 52,42% من تثقيات السنة.

وتوصي محكمة المحاسبات البلدية بإحكام تقدير مواردها والسعي لتحقيقها خاصة فيما يتعلق بأصناف الموارد المرتبطة مباشرة بمجهودها في التحصيل.

2- إعداد جداول التحصيل وتثقيها وجداول مراقبة المعاليم على العقارات والأنشطة

أفضت عمليات التّحيين المجرة خلال سنة 2018 إلى زيادة عدد الفصول المثقلة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية من 3054 فصلا إلى 9251 فصلا مقارنة بسنة 2017 أي بفارق 6197 فصلا تأتي منها من الإحصاء المجرى خلال السنة في إطار توسّع المنطقة البلدية تبعا للتقسيم الترابي الجديد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عدد المساكن بالمنطقة البلدية وفق إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2014 بلغ 11432 مسكنا أي أنّ نسبة العقارات المبنية المدرجة بجداول التحصيل سنة 2018 وعددها 9251 فصلا رغم التّحيين تمثل 80,92% من مجموع المساكن بالمنطقة البلدية.

وفي نفس السياق بلغت تثقيات سنة 2018 بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية 46,467 أ.د مقابل 41,139 أ.د بعنوان سنة 2017 حيث سجّل زيادة 14 فصلا تأتي 9 فصول منها من التصاريح التلقائية للمطالبين بالأداء و5 فصول تبعا للتّسيق بين المصلحة المكلفة بالأداءات والمصلحة الفنية المعنية بإسناد رخص البناء ورخص إدخال النور الكهربائي والماء الصّالح للشرب.

وبادرت البلدية بمراجعة المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية وعلى المؤسسات ذات الصبغة الصّناعية أو التجارية أو المهنية إثر صدور الأوامر الحكومية عدد 396 لسنة 2017² وعدد

² المتعلق بضبط المعلوم بالمتر المربع بالنسبة للأراضي غير المبنية.

397 لسنة 2017³ وعدد 395 لسنة 2017⁴ بإصدار القرار البلدي عدد 2017/65 الذي تمّ بمقتضاه الترفيع في الأثمان المرجعية للمتر المربع حسب صنف العقار. وهو ما دعم مداخل هذه المعاليم بعنوان سنة 2018.

وتدعى البلدية إلى مواصلة جهودها في تحيين كلّ من جدوليّ تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لتدعيم مواردها الذاتية.

وخلافاً لأحكام الفصلين الأوّل و30 من مجلّة الجباية المحليّة التي تنصّ على ضرورة إنجاز عمليّات التثقيف بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، شهد تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2018 تأخيراً تراوح بين 14 و352 يوماً.

أمّا فيما يتعلّق بجدول مراقبة الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعيّة أو التجاريّة أو المهنيّة فقد شهد ارتفاعاً في عدد فصوله من 833 فصلاً بمبلغ 282,983 أ.د سنة 2017 إلى 846 فصلاً بمبلغ 308,752 أ.د سنة 2018. وتعزى الزيادة المسجلة في عدد الفصول إلى الإحصاء الميداني والمتابعة الدورية للمحلّات والمؤسّسات المنتصبة حديثاً داخل المنطقة الصناعيّة.

3- استخلاص المعاليم على العقارات والأنشطة

بلغ عدد الإعلانات الموجّهة إلى المطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية التي تولّت القباضة الماليّة بعقارب إصدارها خلال سنة 2018 عدد 343 إعلماً أي ما نسبته 3,7% من الفصول المثقّلة بجدول التّحصيل في حين لم تتولّ تبليغ أيّ إعلام بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية.

وتضمّنت المرحلة الجبريّة تبليغ 9 اعتراضات إداريّة وإجراء 126 عقلة تنفيذية بعنوان استخلاص المعلوم على العقارات المبنية في حين لم تتعدّ الإجراءات المتّخذة بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية المرحلة الرضائيّة.

وحرريّ بالإشارة إلى عدم توقّر القباضة الماليّة بعقارب سوى على عدليّ خزينة توكل إليهما مهمّة تبليغ الإعلانات إلى المطالبين بالمعاليم البلديّة والإعلانات المتعلّقة بالأداءات والمعاليم الرّاجعة للدّولة، وهو ما لا يتناسب مع عدد الفصول المثقّلة بجداول التّحصيل لسنة 2018 والبالغ 10144 فصلاً للعقارات المبنية والأراضي غير المبنية بعد توسيع الحدود الترابية للبلدية. ورغم ملاحظة النقص المذكور في عدد عدول الخزينة بمناسبة القيام بالمهمّة الرّقابيّة على حسابات البلدية لسنة 2016 لم يتخذ أيّ إجراء تصحيحي في الغرض.

³ المؤرخ في 28 مارس 2017 والمتعلق بضبط الحد الأدنى والحد الأقصى للثمن المرجعي للمتر المربع المبني لكل صنف من أصناف العقارات الخاضعة للمعلوم على العقارات المبنية.

⁴ المؤرخ في 28 مارس 2017 والمتعلق بضبط مبلغ المعلوم بالمتر المربع المرجعي بكل صنف من أصناف العقارات المعدّة لتعاطي نشاط صناعي أو تجاري أو مهني.

كما لوحظ ضعف نسب استخلاص المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية خلال سنة 2018 وتراكم بقايا الاستخلاص من سنة إلى أخرى لتبلغ في موفى السنة المذكورة 604,718 أ.د. بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية و297,958 أ.د. بالنسبة للمعلوم على الأراضي غير المبنية ممّا جعل نسبة الاستخلاص لا تتعدى تباعا 24,67% و13,72%.

وتدعو محكمة المحاسبات البلدية والقباضة الماليّة إلى تطوير نسب استخلاص هذه المعاليم بما يضمن تنمية مواردها الذاتيّة.

وخلافاً للفصل 5 من القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 المتعلق بإصدار مجلة المحاسبة العمومية الذي ينصّ على أنّه تطبق تدريجياً أحكام المجلة المتعلقة بتقديم قوائم مفصلة في الإيرادات التي لم يقع استخلاصها في موفى السنة من طرف المحاسبين، لم يتمّ إرفاق الحساب المالي لسنة 2018 بالقوائم التفصيليّة لبقايا الاستخلاص للمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية.

وشهدت مداخيل البلدية بعنوان المعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعيّة أو التجاريّة أو المهنيّة تطوّراً ملحوظاً خلال الفترة 2013-2018 حيث ارتفعت المقاييس المنجزة من 388,805 أ.د. إلى 672,066 أ.د.

وفيما يتعلق بمعلوم الإجازة الموظّف على محلات بيع المشروبات فقد عملت البلدية بتوصيات محكمة المحاسبات ووظفت المعلوم على محلات بيع المشروبات المنتسبة بالمنطقة البلدية وهو ما أدى إلى الرفع من مردود هذا المعلوم سنة 2018 إلى 1,259 أ.د. مقارنة بمقاييس سنة 2017 التي بلغت 1,108 أ.د.

4- معلوم الإشهار

قامت البلدية بناء على توصيات محكمة المحاسبات بخصوص تصرف سنة 2015 إلى مسح المنطقة البلدية وإدراج المحلات التجاريّة والصناعيّة والمهنيّة الخاضعة لمعلوم الإشهار بعنوان اللافتات واللوحات الإشهاريّة وللمعلوم على الواقيات الشمسية المعلقة بالطريق العام على واجهات هذه المحلات بجدول مراقبة هذا المعلوم. وقد لوحظ أنّ الفصول المضمّنة بجدول مراقبة معلوم الإشهار لسنة 2018 لم يتوفّر بشأنها أي تنصيص على مساحة ونوع اللافتة التجاريّة. ومن شأن غياب التنصيص المذكور أنّ يمسّ من شفافيّة ومصداقيّة جدول المراقبة المذكور ومن صحّة تصفية قيمة المعلوم. وتُدعى البلدية إلى تلافي هذا الإخلال مستقبلاً.

كما لوحظ ضعف نسبة استخلاص هذا المعلوم التي لم تتجاوز 4,23% من جملة المبالغ المستوجبة سنة 2018 والبالغة 18,931 أ.د.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جدول المراقبة غير القابل للاستخلاص لسنة 2018 تضمن إضافة 4

فصول جديدة فقط مقارنة بسنة 2017. لذا تدعى البلدية إلى إجراء معاينات سنوية لتحسين جدول مراقبة معلوم الإشهار.

5- مداخل استلزام الأسواق

بلغت المداخل المتأتية من استلزام الأسواق الأسبوعيّة واليوميّة والظرفيّة⁵ 300 أ.د خلال سنة 2018 أي بنسبة تطوّر بلغت 15,38% مقارنة بما تمّ تحقيقه خلال سنة 2017. وقدّرت بقايا الاستخلاص بمبلغ 21,500 أ.د مثقل بحسابات القابض منذ سنة 1995 باسم المستلزم "ص.ز" وفي مبلغ 75 أ.د مثقل بتاريخ 29 جانفي 2018 بأسم المستلزم "س.ز" ورغم مبادرة القابض باتخاذ الإجراءات اللّازمة في الغرض في شأن المستلزم "ص.ز" والمتمثلة في إصدار إنذار بتاريخ 28 جويلية 2017 وفي استقصاءات لدى الوكالة الفنية للنقل البري بصفاقس ولدى الملكية العقارية بتاريخ 13 مارس 2017 وفي اعتراضات إدارية بتاريخ 15 فيفري 2018 فإن مجهودات القابض باءت بالفشل ولم يقم المستلزم المتلد بتسوية الدّين المتخلّد بذمّته إلى تاريخ 30 أكتوبر 2019.

وتدعى البلديّة والقباضة المالية إلى تنسيق الجهود من أجل إلزام المدين على أداء ما عليه من مستحقّات.

6- مداخل الإشغال الوقي للطريق العام

ارتفعت المداخل بعنوان معلوم الإشغال الوقي للطريق العام سنة 2018 إلى 23,484 أ.د مقابل 3,352 أ.د. سنة 2017.

وخلافا لمقتضيات الفصل 85 من مجلة الجباية المحلية والمتعلق بمعاليم الإشغال الوقي للطريق العام لوحظ ضعف خلاص المعلوم المستوجب من قبل المستغلّين للملك العمومي حيث ارتفع المبلغ الواجب استخلاصه إلى 23,484 أ.د حسب جدول مراقبة هذا المعلوم لم يستخلص منه سوى 11,057 أ.د أي ما نسبته 47,08% .

وأسندت البلدية لزمة المسلخ البلدي بمبلغ 2,6 أ.د للمدة الممتدة من 24 ماي 2018 إلى 23 ماي 2019 للمستلزم "م.م.ب" رغم تخلد دين بذمّته لفائدة البلديّة بعنوان استلزام المسلخ البلدي حيث ثقل مبلغ 1,574 أ.د بحسابات القابض بتاريخ 26 جويلية 2018.

وتدعى البلديّة إلى بذل مزيد الجهد من أجل تحسين نسبة الاستخلاص بما يضمن تطوير مواردها الذاتيّة.

⁵ عقد لزمة سوق الانتصاب مبرم بتاريخ 17 نوفمبر 2017 بقيمة 89 أ.د وعقد لزمة سوق الدواب والسّمك والخضر والغلّال بتاريخ 17 نوفمبر 2017 بقيمة 211 أ.د.

7- مداخيل الأملاك

بلغت مداخيل الأملاك البلدية 71,657 أ.د خلال سنة 2018 وتأتت أساسا من مداخيل كراء المحلات المعدة لتعاطي نشاط تجاري ومهني بمبلغ 54,139 أ.د ومن مداخيل كراء المحلات المعدة لتعاطي نشاط مهني بمبلغ 17,518 أ.د.

وبلغت المتخلّلات المتراكمة لفائدة البلدية بعنوان معينات كراء محلاتها التجارية والمهنية 89,798 أ.د في موقّ سنة 2018 منها 24,781 أ.د بعنوان بقايا استخلاص معالم كراء عقارات معدة لنشاط تجاري و65,017 أ.د بعنوان بقايا استخلاص معالم كراء عقارات معدة لنشاط مهني.

وبالرغم من ارتفاع حجم بقايا الاستخلاص بهذا العنوان فإنّ إجراءات التّبع المتّخذة من قبل القابض كانت محدودة واقتصرت على المبالغ المستوجبة بعنوان بقايا استخلاص كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري وتمثلت في سنة 2018 في إصدار 3 بطاقات إلزام لم تشفع بالتنفيذ على المكاسب كما ينصّ على ذلك الفصل 31 مكرر من مجلة المحاسبة العمومية. ويذكر من ذلك القيام باعتراض إداري وحيد لدى المؤسسات البنكية دون نتيجة باعتبار عدم وجود حساب أو رصيد للمدين.

III- الرقابة على النفقات

أ - تحليل النفقات

بلغت جملة نفقات البلدية 2,766 م.د في موقّ سنة 2018 مسجّلة بذلك ارتفاعا بنسبة 23,67% مقارنة بسنة 2017 حيث شهدت نفقات العنوان الأوّل والثاني نموًا بنسبتي 9,89% و41,32% على التوالي مقارنة بنفس السنة. وبلغ المعدّل السنوي لتطوّر نفقات الميزانية 23,57% خلال الفترة 2016-2018.

وتطوّرت نفقات التصرف خلال الفترة 2016-2018 بمعدّل نمو بلغ 14,32% سنويًا في حين تراجعت النفقات المخصصة للاستثمارات المباشرة بمعدّل نمو سنوي بلغ 62,96%. كما انخفضت نفقات تسديد أصل الدّين خلال نفس الفترة بمعدّل نمو سنوي بلغت نسبته 10,64%.

وفاقت الاعتمادات التّهائية المحقّقة تلك المرسّمة بالميزانية بنسبة 30,86% كما بلغت نسبة استهلاك جملة اعتمادات الميزانية 42,30% في موقّ سنة 2018 توزّعت بين 73,43% بالنسبة للعنوان الأوّل و13,86% بالنسبة للعنوان الثاني. ويعزى ضعف نسبة استهلاك اعتمادات العنوان الثاني أساسا إلى تدني نسبة استهلاك الاستثمارات المباشرة التي لم تتجاوز 9,51%.

1- نفقات العنوان الأوّل

تعتبر نفقات التّأجير أهم نفقات العنوان الأوّل باعتبارها من التّفقات التي تؤثّر مباشرة على

هامش التصرف. وقد استأثر التّأجير العمومي بالبلديّة بالنصيب الأوفر من نفقات العنوان الأول بنسبة 54,62% تليها نفقات وسائل المصالح بنسبة 33,11% بعنوان سنة 2018.

وتوزعت نفقات وسائل المصالح بين نفقات تسيير المصالح العموميّة المحليّة بقيمة 266,936 أ.د. ومصاريف استغلال وصيانة التّجهيزات العموميّة بقيمة 189,845 أ.د.

ومثلت نفقات التدخّل العمومي البالغة 72,371 أ.د ما نسبته 5,25% من نفقات العنوان الأول. وشكّلت المساهمة لفائدة الودادية والتدخلات لفائدة الجمعيات الرّياضيّة ومصاريف الوقاية الصحيّة أهمّ مكّونات نفقات هذا القسم بنسب بلغت على التّوالي 30,40% و27,64% و17,85%.

ولئن تباينت نسب تطوّر الميزانية للفترة 2016-2018 قبضا وصرفا فإنّ ذلك لم يمنع من تحقيق ادّخار خام وصافي والدّي تراكم ليلبغ تباعا 1,469 م.د و 1,354 م.د وهو ما يمكّن البلديّة على المدى المتوسّط من تأمين مستقرّ لحاجياتها من نفقات التسيير الإلجارية بموارد مماثلة.

وبلغت نسبة تداين البلديّة 4,67% سنة 2018. كما بلغت نسبة الادخار الخام ونسبة الادخار الصّافي بعنوان نفس السّنة على التّوالي 51,57% و47,53% وهو ما يفسر أهمية الاستثمار البلدي الذي ناهز 1,738 م.د سنة 2018. ويقدم الجدول التالي أهم المؤشرات المالية للبلدية للفترة 2016-2018:

البيان	2016	2017	2018
جملة موارد العنوان الأول (د)	1.612.880,914	2.172.984,851	2.848.379,246
جملة نفقات العنوان الأول (د)	1.216.066,674	1.255.372,463	1.379.486,743
الادّخار الخام ⁶ (د)	396.814,24	917.612,388	1.468.892,503
نسبة الادخار الخام ⁷ (%)	24,60	42,23	51,57
أصل الدين (د)	137.535,000	137.434,850	114.896,876
الادّخار الصافي ⁸ (د)	259.279,24	780.177,538	1.353.995,627
نسبة الادّخار الصافي (%)	16,076	35,906	47,53
نسبة التداين ⁹ (%)	15,13	12,09	4,67

2- نفقات العنوان الثّاني

بلغت نفقات العنوان الثّاني 284,985 أ.د سنة 2018 توزّعت بين الاستثمارات المباشرة بقيمة 165,368 أ.د (58,03%) ونفقات تسديد أصل الدّين بقيمة 114,897 أ.د (40,31%) والتّفقات المسدّدة

⁶ الادّخار الخام = جملة موارد العنوان الأول - جملة نفقات العنوان الأول دون اعتبار النفقات المأذونة بعنوان الفوائض.

⁷ القدرة على الادخار = الادّخار الخام / جملة موارد العنوان الأول.

⁸ الادّخار الصافي = الادّخار الخام - أصل الدين.

⁹ نسبة التداين = (ديون التصرف والاستثمار) / موارد العنوان الأول.

من الاعتمادات المحالة بقيمة 4,720 أ.د (1,66%). وتبين من خلال تحليل موارد العنوان الثاني أنّ البلدية تتمتع بقدرة على تمويل استثماراتها المباشرة في حدود 63,79%، حيث أنّ حجم الموارد الذاتية بلغ 1.108,812 أ.د في حين بلغت الاستثمارات المباشرة المبرمجة في بداية السنة 1.738,213 أ.د .

وتحتاج البلدية إلى تنمية قدرتها على التصرف في الاعتمادات المرصودة بعنوان الاستثمارات المباشرة وعلى تنفيذ المشاريع التنموية المتعلقة بها حيث لم تتجاوز نسبة النفقات المنجزة من جملة الاستثمارات المباشرة المبرمجة 9,51% في موفى سنة 2018.

ورسّمت البلدية اعتمادا بقيمة 19 أ.د بعنوان تهيئة المستودع البلدي ثم قامت بالتّرفيع فيه في الأثناء إلى 79,767 أ.د إلا أنّ إنجاز المشروع لم يتمّ إلى موفى سنة 2018.

كما رسّمت البلدية اعتمادا بقيمة 500 أ.د بعنوان مشاريع الطرقات والمسالك ثم قامت بالتّرفيع فيه في الأثناء إلى 805,310 أ.د إلا أنّ نسبة استهلاك الاعتمادات لم تتجاوز 8,64% في موفى سنة 2018.

ب- الرقابة على إنجاز النفقات

شاب التصرف في النفقات جملة من الملاحظات تعلّقت بنفقات العنوانين الأوّل والثاني وهي ملاحظات في أغلبها متواصلة مقارنة بنتائج الرقابة المالية على البلدية لتصرف السّنوات 2015 و2016 و2017.

1- نفقات العنوان الأوّل

خلافا لأحكام الأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرّخ في 09 مارس 2004 والمتعلّق بضبط طرق خلاص نفقات التصرف والتي تنصّ على وجوب صرف الاعتمادات المرسّمة بميزانية الدولة والجماعات المحليّة بعنوان الاتّصالات واستهلاك الكهرباء على أساس الفواتير التي يصدرها المزودون المعنيون في أجل لا تتجاوز 45 يوما من تاريخ استلام الفواتير، لم تقم البلدية بخلاص هذا الصّنف من مستحقّات مزودى هذه الاتّصالات خلال الأجل المذكور، وتراوح التّأخير بين 77 يوما و 148 يوما لعشر فواتير.

وخلافا لما ينصّ عليه القرار الصّادر عن وزير التّخطيط والمالية بتاريخ 13 أكتوبر 1986 المتعلّق بضبط الأجل الممنوح للمحاسبين المختصّين للقيام بتأشيرة أوامر الصّرف الصّادرة لهم، من أنّه يتعيّن على المحاسبين العموميين صرف مستحقّات دائني الدولة والجماعات المحليّة والمؤسّسات العموميّة في أجل عشرة أيّام كحدّ أقصى من تاريخ إصدار الأمر بالصّرف، سجّل تأخير في تأدية بعض النفقات، تراوح بين 16 و 59 يوما في 6 حالات.

وخلافا للتّعليمات العامّة عدد 2 الصادرة عن الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة بوزارة المالية

بتاريخ 05 نوفمبر 1996 والمتعلقة بالوثائق المثبتة للنفقات العمومية لوحظ افتقار فاتورتين بمبلغ 9,769 أ.د. متعلقة بصيانة وسائل النقل للبيانات الواجب التّصنيف عليها وخاصة منها الرقم المنجمي للسيارة. وهو ما من شأنه أن يعيق عملية التثبت من قاعدة العمل المنجز المنصوص عليها بالفصل 41 من مجلة المحاسبة العمومية ومن متابعة حجم نفقات الصيانة لكل وسيلة نقل.

خلافاً لمنشوري الوزير الأول عدد 21 المؤرخ في 19 أفريل 1991 المتعلق باقتناء أدوات ومواد التّظيف التي تنتجها التعاقدات الصناعية للمكفوفين وعدد 6 المؤرخ في 3 فيفري 1994¹⁰ والذين ينصان على ضرورة إعطاء الأولوية في شراء أدوات ومواد التّظيف من التعاقدات الصناعية للمكفوفين ومراكز المعاقين ما لم تتجاوز أسعارها بأكثر من 20 بالمائة أسعار بقيّة العارضين، لوحظ تعامل البلدية بصفة حصرية مع أحد المزودين بقيمة 1,337 أ.د.

2- نفقات العنوان الثاني

خلافاً لقواعد حسن التّصرف لوحظ عدم حرص البلدية على إعداد محاضر استلام وقتي بالنسبة لأشغال الإنارة العمومية وأشغال تهيئة المسلخ البلدي التي تمّت بأذن تزود عادية، وهو ما من شأنه أن يعيق متابعة حسن التّنفيد وتحديد مدّة الضّمان.

وبخصوص الاستشارة المتعلقة بأشغال التّنوير العمومي برنامج 2017 بقيمة 102.259,040 د اكتفت لجنة تقييم العروض بمقارنة العروض الماليّة المقدّمة دون تقديم ما يفيد مقبوليّة الأثمان وتبرير الفارق بينها و دون تحديد مسبق لتقديرات الإدارة.

وخلافاً لقواعد حسن التّصرف شهدت استشارة التّنوير العمومي بالبلدية لسنة 2018 بقيمة 119.458,322 د تأخيراً في الإذن ببداية الإنجاز حيث وبالرغم من الموافقة على تقرير تقييم العروض بتاريخ 12 نوفمبر 2018 فإنه لم يتمّ إصدار الإذن الإداري لبداية الأشغال إلا بتاريخ 9 مارس 2019 أي بعد مرور 117 يوماً .

وخلافاً لأحكام الفصل 76 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرّخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصّفقات العموميّة لم يتمّ المفاوض بتقديم الضّمان التّحائي إلا بتاريخ 31 جويلية 2018 أي بعد مرور 144 يوماً من الإذن الإداري لبداية الأشغال وبعد انتهاء الآجال التعاقدية للتّنفيد والمحددة بمدة 120 يوماً.

واعتبرت لجنة تقييم العروض بأن العرض المالي المقدّم من شركة الأشغال والكهرباء بقيمة 119.485,322 د الدّئي يقل عن تقديرات الإدارة بنسبة 25,71% مقبولاً دون تقديم ما يفيد مقبوليّة الأثمان وتبرير الفارق بينها وبين تقديراتها الماليّة وواقع المنافسة حيث تراوح مبلغ العروض المقدّمة من

¹⁰ المتعلق بترويج منتوجات مراكز المعاقين بالإدارات والمؤسسات العمومية.

120.743,869 د إلى 151.229,327 د وذلك خلافا لأحكام الفصل 169 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

أما بخصوص صفقة أشغال بالإجراءات المبسطة عدد 2016/01 المتعلقة بمشروع التعبيد والترصيف بقيمة 458.571,600 د، فإنه وخلافا لأحكام الفصل 76 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية تمّ تبليغ الصفقة بتاريخ 28 أكتوبر 2016 في حين قدّم صاحب الصفقة الضمان النهائي بقيمة 13.757,148 د بتاريخ 11 جانفي 2017 أي بتأخير بلغ 55 يوما .

ولم تتحكّم البلدية في آجال إبرام هذه الصفقة حيث لئن تم فتح الظروف المالية والفنية بتاريخ 21 جويلية 2016 فإنّ المصادقة على الصفقة وتبليغها إلى صاحبها قد تمّ بتاريخ 28 أكتوبر 2016، كما تمّ إصدار الإذن الإداري ببدء الأشغال بتاريخ 25 نوفمبر 2016. وترتب عن هذا التأخير تجاوز صلوحية العرض المالي المتمثلة في 60 يوما ابتداء من اليوم الموالي للتاريخ الأقصى المحدد لقبول العروض وفق أحكام الفصل 54 من الأمر المنظم للصفقات العمومية بمدة 38 يوما. ومن شأن هذا التأخير أن يخوّل لصاحب الصفقة إمكانية التخلي عن الصفقة أو المطالبة بتحيين الأثمان وفقا لأحكام الفصل 36 من الأمر المنظم للصفقات العمومية.

وخلافا للفصل 37 من كراس الشروط الإدارية الخاصة بالأشغال الذي اقتضى أن تتمّ عملية القبول النهائي للأشغال بطلب من المقاول وعند انقضاء أجل الضمان التعاقدية المحدد بسنة من تاريخ الاستلام الوقي، تمّ القبول النهائي للمشروع بتاريخ 31 جويلية 2018 أي بتأخير ناهز 108 يوما علما وأنّ القبول الوقي تم بتاريخ 14 أفريل 2017.

إجابة البلدية

الإجراءات المتخذة	ملاحظات دائرة المحاسبات
<p>تتولى الإدارة البلدية إرسال جداول التحصيل إلى القبضة المالية للثقل والاسخلاص بتاريخ 02 جانفي من كل سنة أما بالنسبة لسنة 2018 وفي إطار توسع المنطقة البلدية تبعا للتقسيم الترابي الجديد تمت إضافة 7 عمادات حيث انكبت مصالح الجباية على إدراجها بالتطبيق الإعلامية في وقت قياسي وعلى مراحل وبتواريخ مختلفة (زيادة 6091 فصلا) وهذا ما يفسر التأخير الحاصل في التثقل بصفة استثنائية.</p> <p>أما بالنسبة للسنوات الفارطة تتولى المصالح البلدية إرسال جداول التحصيل على العقارات المبنية وغير المبنية يوم 02 جانفي من كل سنة ولم يحصل أي تأخير.</p>	<p>تثقل جداول التحصيل في الأجال المحددة</p>
<p>في إطار تحيين جداول تحصيل العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لكل سنة تقوم مصالح الجباية المحلية بالبلدية بإحصاء ميداني للعقارات وإضافتها لجدول التحصيل وكذلك يتم التنسيق مع المصلحة الفنية عند إسناد رخص البناء ورخص التنوير والماء الصالح للشرب حيث الملاحظ أنه في كل سنة تشهد جداول التحصيل زيادة في عدد الفصول وزيادة في قيمة التثقلات.</p>	<p>تحيين جداول تحصيل العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية</p>
<p>تولت البلدية إحصاء جميع المحلات التي يستغل أصحابها الملك العمومي البلدي وإحصاء المحلات التي لها لافتات ولوحات إخبارية وواقيات شمسية وفي مرحلة أولى تم إجراء معاينات ميدانية لجميع المحلات وتحسيسهم باحترام الأمتار القانونية المستغلة وخلص المعاليم المستوجبة ثم في مرحلة ثانية تم توجيه إعلانات بالخلص لجميع المطالبين بتاريخ مختلفة وتم تحيين هذه الجداول بإضافة المساحة ونوع اللافتة المعنية بالنسبة للمعلوم على الإشهار.</p> <p>وفي هذا الإطار تولت المصالح البلدية خلال الأيام الأولى من شهر ديسمبر 2019 بالتنسيق مع الحرس البلدي إجراء حملة على المحلات المفتوحة للعموم وذلك في إطار برنامج تنظيم هذا القطاع وتحقيق مداخل أفضل بالنسبة لهذا الفصل وتم الاتفاق مع الحرس البلدي على إجراء هذه الحملات بصفة دورية.</p>	<p>المعلوم على الإشهار والمعلوم على الإشغال الوقي للطريق العام</p>
<p>في إطار عدم توفر العدد الكافي لعدول الخزينة بالقبضة المالية بعقارب توكل إليهم مهمة تبليغ الإعلانات للمطالبين بالمعاليم البلدية تمت مراسلة القبضة المالية في الغرض لتفادي النقص الحاصل لمراسلة مصالحهم المختصة قصد إمكانية إضافة عدول خزينة نظرا لتوسع المنطقة البلدية تبعا للتقسيم الترابي الجديد والزيادة الكبيرة في عدد الفصول.</p>	<p>تطوير نسبة استخلاص المعاليم على العقارات والأنشطة</p>

<p>في هذا الإطار ونظرا لعدم استغلال منظومة التصرف في الموارد البلدية (GRB) لم تنتهي مصالح قبضاة المالية من إعداد هذه القوائم باعتبار أنه يتم إعدادها يدويا وهو ما يتطلب وقت وسيقع إعداد هذه القوائم وإرفاقها عند الإنجاز في أقرب الآجال.</p>	<p>حول إرفاق الحساب المالي لسنة 2018 بالقوائم التفصيلية لبقايا الاستخلاص للمعلوم على العقارات المبنية والأراضي الغير المبنية</p>
<p>بالنسبة لإستهلاك الكهرباء لقد احتوت الفواتير على خطأ باحتساب معلوم الإذاعة و التلفزة ضمن الإنارة العمومية مما جعلنا نرجع الفواتير للشركة للإصلاح مما تسبب في تأخير الخلاص في الآجال.</p>	<p>عدم احترام الآجال القانونية لخلاص المزودين</p>
<p>ستتم دعوة السيد قابض المالية لتلافي هذا الخلل.</p>	<p>تأخير في تأدية النفقات</p>
<p>سيقع تفادي هذا الإخلال مستقبلا.</p>	<p>عدم التنصيص على الرقم المنجمي لوسائل النقل بفواتير الصيانة</p>
<p>سيتم العمل على ذلك مستقبلا.</p>	<p>عدم اقتناء أدوات و مواد التنظيف التي تنتجها التعاضديات الصناعية للمكفوفين</p>
<p>عدم إعداد محضر القبول الوقي لإستشارة الإنارة العمومية : إن الأشغال المتعلقة بالتنوير العمومي يتم قبولها من طرف مصالح الشركة التونسية للكهرباء و الغاز قبل تزويدها بالتيار الكهربائي والشروع في استغلالها و سيتم العمل مستقبلا على إعداد محضر قبول وقي مشترك بين البلدية والشركة التونسية للكهرباء و الغاز.</p> <p>عدم إعداد محضر القبول الوقي لإستشارة تهيئة المسلخ البلدي: إن الأشغال المبنية بالإستشارة هي أشغال صيانة عادية وتخضع للمراقبة اليومية من طرف المصالح البلدية وسيتم العمل مستقبلا على إعداد محضر قبول وقي لمثل هذه الأشغال.</p>	<p>محاضر الاستلام الوقي: الإنارة العمومية ، تهيئة المسلخ البلدي</p>
<p>إن أشغال التنوير العمومي تعتبر من الأشغال العادية والأسعار الفردية متعارف عليها لذلك تم السهو عن تقديم فصل بتقرير تقييم العروض يتعلق بمقبولية الأسعار ومقارنتها بالصفقات المماثلة.</p> <p>أما في خصوص تحديد تقديرات الإدارة فقد تم ذلك فعلا وقد كانت قيمة التقديرات 124.311,860 د وموافاة صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية بها قصد الحصول على الموافقة المبدئية لتمويل المشروع.</p>	<p>عدم تقديم مقبولية الأثمان و عدم تحديد مسبق لتقديرات الإدارة في خصوص استشارة التنوير العمومي لسنة 2017</p>
<p>لقد شهد اصدار الإذن ببداية الإنجاز تأخيرا بـ 117 يوما من تاريخ الموافقة على تقرير تقييم العروض وذلك لعدم الحصول على الموافقة النهائية من طرف صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والتي تصدر من طرف لجنة</p>	<p>استشارة التنوير العمومي لسنة 2018 : تأخير في إصدار الإذن ببداية الإنجاز</p>

<p>التمويل كل ثلاثية وكذلك للتأخر في مصادقة مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز على مثال الإنجاز رغم المتابعة المكثفة من طرف المصالح البلدية.</p> <p>أما في خصوص التأخر في تقديم الضمان النهائي من طرف المقاول، فإننا نفيدكم علما أن المقاول قد شرع في إنجاز الأشغال منذ تسلمه للإذن ببدء الأشغال وقد مر بصعوبات مالية حسب تعبيره باعتباره من المؤسسات الصغرى ولم يتمكن من توفير الضمان النهائي إلا بتاريخ 2018/07/31 مع العلم أنه لم يتم خلاص مستحقاته إلا بعد توفير الضمان النهائي.</p>	<p>و تأخير في تقديم الضمان النهائي من طرف المقاول</p>
<p>إن الثلاثية الأخيرة من كل سنة تشهد ضغط كبير في العمل باعتبار تزامنها مع إعداد المخطط السنوي التشاركي للاستثمار وما يحتويه من جلسات وإعداد للتشخيص الفني والمالي و هو ما يتطلب الكثير من الوقت نظرا لمحدودية الإمكانيات البشرية بالبلدية لذلك فقد تشهد بعض الأعمال بعض التأخير. وسيتم مستقبلا العمل على حسن اتخاذ التدابير اللازمة لتلافي هذا التأخير.</p>	<p>استشارة التنوير العمومي لسنة 2018: تأخير في اجتماع لجنة تقييم العروض</p>
<p>لقد تبين أن الفارق بين تقديرات الإدارة والصفقة يقدر بـ 25.71% وبالرجوع الى الأسعار الفردية بالتقديرات ومقارنتها بالصفقة تبين أن أسعار الأسلاك الكهربائية بجميع أصنافها كانت مرتفعة بالتقديرات وذلك لاعتماد الإدارة على أسعار التفصيل المتداولة واعتماد صاحب الصفقة على أسعار الجملة من المعامل المصنعة لهذه الأسلاك.</p>	<p>استشارة التنوير العمومي لسنة 2018: عدم تقديم مقبولية الأسعار</p>
<p>لقد تم إصدار الإذن ببدء الأشغال بتاريخ 2016/11/25 و قد شرع صاحب الصفقة فعلا في الإنجاز وبالتالي فقد عبر عن جديته في إنجاز المشروع، إلا أنه لم يقدم الضمان النهائي إلا بتاريخ 11 جانفي 2017 وذلك نظرا لما تعانيه المؤسسات الخاصة من صعوبات مالية في السنوات الأخيرة وسيتم العمل مستقبلا على تلافي هذا الإخلال.</p>	<p>صفقة بالإجراءات المبسطة تتعلق بمشروع التعبيد لسنة 2016 : عدم تقديم الضمان النهائي في الأجل</p>
<p>بمجرد الانتهاء من اجراءات إسناد الصفقة يتم الاتصال بصاحب الصفقة لإعلامه بذلك، إلا أن بعض المقاولين يتعمدون عدم تسلم وثائق الصفقة نظرا لالتزاماتهم في صفقات أخرى. وسيتم العمل على تلافي ذلك مستقبلا.</p>	<p>عدم التحكم في أجال تنفيذ الصفقة المتعلقة بتعبيد الطرقات لسنة 2016</p>
<p>إن القبول النهائي يتم بطلب من المقاول، ولكن رغم ذلك فقد بادرت المصالح البلدية بإجراء القبول النهائي دون أن يتقدم المقاول بطلب وذلك حفاظا على مصالح المتعاملين مع الإدارة.</p>	<p>صفقة بالإجراءات المبسطة تتعلق بمشروع التعبيد لسنة 2016 : عدم إعداد محضر القبول النهائي في الأجل</p>